الفصل الرابع

مرحلة ما بعد صدور الرأى الاستشارى

أدى صدور الرأى الاستشارى للمحكمة إلى ردود أفعال متباينة، ولكن أهم هذه الآثار، هى موقف الأمم المتحدة وإسرائيل والو لايات المتحدة والاتحاد الأوروبى والعالم العربى.

أولاً: موقف الجمعية العامة للأمم المتحدة

عقدت الجمعية العامة فى جلسة استكمال لدورتها الطارئة العاشرة، نظرت خلالها الرأى الاستشارى، ثم أصدرت يوم ٢٠٠٤/٧/٢١ قرار بأغلبية ١٥٠ صوتاً وعارضة ستة وامتنعت عشر دول عن التصويت، الذى أكد فيه على أهم ما تضمنه الرأى، وهو التزام إسرائيل بوقف بناء الجدار، وهدم ما بنى منها، وتعويض الفلسطينيين عن الأضرار التى سببها البناء على أراضيهم، أو على مصالحهم الاجتماعية والثقافية. وأكدت الجمعية العامة على ما تضمنه الرأى من أن الدول الأخرى، وكافة أجهزة الامم المتحدة تلتزم هى الأخرى بهذا الرأى، فلا تقدم مساعدة لإسرائيل لبناء هذا الجدار، ولا تعترف بشرعية هذا العمل غير المشروع. كذلك أكد قرار الجمعية العامة واحدة من أهم محتويات الرأى الاستشارى، وهى توجيه الأمين العام إلى حصر المضرورين من الفلسطينيين تمهيداً لمطالبة إسرائيل بتعويضهم، إما مباشرة، أو من خلال صندوق تشرف عليه الأمم المتحدة.

تضمن هذا القرا توجيه الأمين العام إلى متابعة تنفيذ الرأى مع إسرائيل وغيرها، حتى لا تتضرر حقوق الشعب الفلسطيسنى، وأهمها حقه فى

obeikandl.com

تقرير مصيره، وإنشاء دولته المستقلة على الأراضى التى اقتطع الجدار جزءاً هاماً منها.

والجدير بالذكر، أن تقارسير الأمم المتحدة حول أضرار بناء الجدار، والتى قدمت إلى المحكمة، وشكلت اساساً مهما فى نظرها للقضية لم تغفل أن الطريق الذى رسم للجدار يسير على أساس وجود المياه، بحيث يحرم الشعب الفلسطينى من المياه الجوفية فى الضفة الغربية، لتستفيد بها إسرائيل.

والحقيقة، هى أن الأمين العام للأمم المتحدة اكتفى من توجيه الجمعية العامة ورأى المحكمة بالعمل فى مسألة تعويض المضرورين، دون أن يهتم بالجانب الحاسم، وهو تقديم تقارير إلى مجلس الأمن حول رفضها للرأى الاستشارى جملة وتفصيلاً.

ثانياً: موقف إسرائيل

تطلق إسرائيل على الجدار «جدار الأمن» Security Fence، والكلمتان فيما الكثير من التضليل. فالجدار Fence أقل بكثير من الحائط Wall العازل، وليس الفاصل. وكلمة Fence هنا تعنى سور وليس الجدار كأسوار الحدائق وغيرها، وهذا يختلف تماماً عن الجدار أو الحائط الذى بنته إسرائيل. أما وصف السور بأنه لأغراض الأمن، ومنع الهجمات الفدائية ضد إسرائيل، فهو وصف يخفى الحقيقة، وهو ضم الأراضى الفلسطينية تحت الجدار، وبين الجدار وبين إسرائيل، بحيث أصبح هذا الجدار هو الوسيلة الرابعة من وسائل المشروع الصهيونى إلى جوار الهجرة والاستطيان وأعمال الإثارة عن طريق القوة الباطشة.

وقد ظهر معارضون يهود لبناء الجدار من يتهم رئيس المؤتمر اليهودى العالمى، الذى طلب من الإدارة الأمريكية الضغط على إسرائيل لوقف البناء، ولكن اللوبى الصهيونى تصدى له وأرغمه على التراجع. وقد عمدت إسرائيل إلى العمل على إلغاء أى أثر لهذا الرأى. من ناحية، دفعت العالم العربى من خلال الضغوط الأمريكية إلى فرض طوق من الصمت على هذا الرأى، وإذا حدث تعليقاً، فإن الطابع الالزامى للرأى مشكوك فيه. من ناحية أخرى، اصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية عدداً من الأحكام لتعديل مسار الجدار، والتظاهر بالرأفة بالفلسطينيين. ولكن هذه الاحكام جميعاً أكدت أن دوافع بناء الجدار أمنية وليست سياسية، ولكن الجيش الإسرائيلى لم يحقق التوازن بين المنافع الأمنية للجدار وبين الأضرار التى لحقت بالسكان المحليين. وأوضحت هذه الأحكام بأنها تستند إلى كل من القانون الإسرائيلى والقانون الدولى، مؤكدة اعترافها بأن إسرائيل تبنى الجدار فى أراض محتلة.

أكدت إسرائيل أن الجدار مؤقت ينتهى ريثما تتمكن السلطة الفلسطينية من وقف الإرهاب. ويستحيل أن يصدق أحد ذلك، فى ضوء المعلومات الخاصة بهذا الجدار. وهاجم البيان الدول التى أيدت قرار الجمعية العامة حول رأى المحكمة، واتهمها بأنها اهتمت بتسجيل نقاط للعلاقات العامة أكثر من سعيها لإنجاز التسوية. واعتبر البسيان أن الرأى يضر بمصداقية المحكمة، ويدل القرار على استمرار القوى المعادية لإسرائيل فى استغلال الأمم المتحدة.

وقد اصدرت الخارجية الإسرائيلية بيانات رداً على رأى المحكمة، رفضت فيه هذا الرأى، وأكدت فيه على ما جاء فى مذكراتها المكتوبة إلى المحكمة، من أن التسوية القضائية لقضيو سياسية غير مقبولة (انظر نص

البيان، وتصريح المحدث الرسمى الإسرائيلى على الانترنت، تحت عنوان «Israel and ICJ opinion» تضمن هذا الموقع كتابات عدد من فقهاء إسرائيل يهاجمون رأى المحكمة). وأكد بيان الخارجية إصرار إسرائيل على البناء، ورفضت حق أى جهة فى التدخل، فيما تراه ماساً بأمنها، بصرف النظر عن رأى المحكمة فى ذلك.

ويلاحظ أن المحكمة العليا الإسرائيلية استبقت صدور الحكم الدولى، وأصدرت فى أوائل يوليو ٢٠٠٤ حكماً تظاهرت فيه بأنها حساسة تجاه المعاناة الفلسطينية، وأن الديمقرا طية الإسرائيلية تجعل قضاء إسرائيل مستقلاً، فقضت بالتعويض وبتعديل مسار الجدار. وأعقب هذا الحكم أحكام أخرى. وأخيراً، أكدت إسرائيل على الطابع الاستشارى للرأى. وقد رفضت إسرائيل قرار الجمعية العامة (ومعها أمريكا واستراليا، وامتنع عشرة دول عن التصويت منها الكاميرون وأوغندا) المتضمن للالتزامات رأى المحكمة، واعتبرته ميلاً لطرف واحد، واتسم بالطابع السياسى وانتقدت إسرائيل أعضاء الاتحاد الأوروبى المؤيدين لهذا القرار، بينما كانوا يعارضون دور المحكمة فى القضية.

ثالثاً: الموقف الأمريكى

كانت واشنطن تعرض منذ البداية عرض قضية الجدار على المحكمة، وبذلن أقصى الجهد لكى يحصل قرار الجمعية العامة بإحالة القضية إلى المحكمة على أقل عدد ممكن من الأصوات (٩٠ صوتا، بينما حصل قرار إدانة بناء الجدار ١٨٤ صوتاً، القراران ١٣، ١٤ الصادران من الجمعية العامة للأمم المتحدة فى أكتوبر وديسمبر على التوالى، نصوص القرارت فى

قسمس الوثائق). وفور صدور الرأى بادرت الولايات المتحدة بمهاجمته، وقد اختارت إسرائيل نموذجا للموقف الأمريكى بيان السفير الأمريكى فى الأمم المتحدة، حول ما أسماه «الموقف فى الشرق الأوسط»، والذى ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، التى نظرت رأى المحكمة بتاريخ ٢٠٠٤/٧/١٦، أى بعد سبعة ايام من صدور الرأى. أهم ما جاء فى البيان أن «المأساة فى الشرق الأوسط» لن تحل بالطريق القضائى، وإنما بالطريق السياسى، عن طريق الاتفاق بين الطرفين على حل وسط. وأكد أن العملية القضائية ليست هى العملية السياسية، ولم تكن محكمة العدل الدولية هى المكان المناسب لحل هذا النزاع.

وانتقد البيان قرار الجمعية العامة ووصفه بأنه غير متوازن، وأنه يميل إلى طرف واحد، فلم يذكر التهديدات التى يمثلها الإرهابيون لإسرائيل، وهذا القرار هو استكمالهم لسلسلة طويلة من قرارات الجمعية من هذا النوع، لم يقدم أى منها أى مساهمة لبناء السلام فى الشرق الأوسط، فقد اتخذت الجمعية العامة عشرين قراراً عام ٢٠٠٤ من هذا القبيل. أكد البيان أن مضمون هذا القرار مناقض تماماً لما ورد فى خريطة الطريق التى وافق عليها مجلس الأمن. وقال البيان أن المحكمة نفسها أكدت أن الطريق الوحيد هو الحل الناجم عن المفاوضات. وأكدت كذلك أهمية خريطة الطريق فى هذا الشأن.

وأوضح البيان أن رأى المحكمة معقد، ولا يعقل أن يتخذ قراراً بشأنه بعد مضى أسبوع واحد على صدوره. وانتقد البيان الفقرة ١٤٩ من رأى المحكمة حول تفسير ضوابط الدفاع الشرعى فى المادة ٥١، حيث قال الرأى «أن المادة ٥١ تعتبر الدفاع الشرعى عن وارداصً فقط إذا وقع هجوم مسلح ضد دولة أخرى، والهجوم الواقع على إسرائيل لم تقم به دولة أخرى». وقد

أثار هذا التفسير واشنطن، لأنه يهدم نظرية بوش فى الضربة الاستباقية، وهذا هو سبب النقد المرير الذى تضمنه البيان الأمريكى، الذى انتقد أن يصدر قرار من الجمعية العامة مؤكداً هذا الاتجاه. وقال البيان إذا كان هذا هو التفسير الصحيح للمادة ٥١ من الميثاق، فإن الميثاق غير صالح لمعالجة الأحوال التى لا يتم فيهاالهجوم من جانب دول، ولكن من جانب إرهابيين. لكل هذه الأسباب عارضت الولايات المتحدة القرار.

رابعاً: الموقف العربى والإسلامى

ساد الصمت الكامل العالم العربى والإسلامى، وتجاهلت رأى المحكمة تقريباً، كما لوحظ العنف الشديد لكلمات سفير الأردن ممثلاً للمجموعة العربية، وسفير تركيا ممثلاً لأعضاء منظمة المؤتمر الإسلامى، فكانت كلماتهما أمام جلسة الجمعية العامة يوم ٢٠٠/٧/١٩ أكثر تعبيراً عن مواقف دولهما أكثر من تعبيرها عن أهمية الرأى وتجسيده سياسياً. بل كانت كلمة سفير السنغال نيابة عن لجنة الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتعرف هى الأكثر قوة وتعبيراً.